



## الورقة البحثية:

# مراجعة التقارير الوطنية الطوعية في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إعداد: لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة / جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان

فبراير / فيفري 2021

## الملخص التنفيذي

وضعت الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2015م، خطتها للتنمية المستدامة حتى عام 2030م، حيث تضمنت تلك الأجندة 17 هدفاً، يتم تحقيقها من خلال 169 غاية لخدمة كافة قضايا الإنسانية، وبآليات محددة للتنفيذ والمتابعة؛ بهدف تتبع التقدم المحرز على صعيد تنفيذ تلك الخطة.

وتعد التقارير/ الاستعراضات الوطنية الطوعية -محل الدراسة- الآلية الأساسية لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي،،

ومن هنا فقد جاءت الدراسة لتسلط الضوء على التقارير الوطنية الطوعية، والدور الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في مراجعتها على النحو الذي يكفل مساهمة تلك الأجهزة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، حيث تناولت الورقة البحثية التعريف بالتنمية المستدامة بشكل عام، وآلية الرقابة على تحقيق أهدافها في مراحلها المختلفة بدءاً بمرحلة الجاهزية والاستعداد لتنفيذ تلك الأهداف مروراً بمرحلة التنفيذ الفعلي وانتهاءً بإعداد واستعراض التقرير الطوعي أمام الأمم المتحدة.

ومن المؤمل أن تسهم الدراسة في مراحلها المقبلة في الكشف عما وصلت إليه الدول العربية في مجال استعراض ومراجعة التقارير الوطنية الطوعية، ومدى حاجتها لدليل استرشادي لفحص ومراجعة تلك التقارير.

## الورقة البحثية: مراجعة التقارير الوطنية الطوعية في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

### • تمهيد:

تدرج الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن نطاق أعمال المتابعة والمراجعة التي تخضع لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ باعتبارها تشكل الآلية الأساسية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وبالتالي فهي لا تعد عملية منفصلة عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ بل هي وسيلة تتيح للبلدان معاينة التقدم المحرز، وأوجه القصور في تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة وتقييمها.

### • تعريفها:

الاستعراضات الوطنية الطوعية عبارة عن تقارير تهدف إلى تتبع التقدم المُحرز على صعيد تنفيذ خطة 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحوٍ يراعي طابعها العالمي والمتكامل، ويحقق تلك الأهداف بكلّ أبعادها.

### • خصائصها:

تتسم التقارير المشار إليها بأنها طوعية أي غير إلزامية بالنسبة للدول، كما تشمل تلك الاستعراضات البلدان المتقدمة والنامية على السواء، فضلاً عن أنها توفرّ منبراً لعقد الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومختلف أصحاب المصلحة، كما تشكّل فرصة سانحة لتبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلصة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة 2030.

### • مبادئها:

تقوم الاستعراضات الوطنية الطوعية على مجموعة من المبادئ التي لا بد من الالتزام بها؛ حتى تتحقق الغاية منها، حيث تدعو تلك المبادئ إلى أن تكون الاستعراضات موضوعية، ومبنية على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، فضلاً عن أنه لا بد وأن تولي اهتماماً خاصاً بالفئات الأشدّ فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن سواها.

### • مراحل إعدادها:

تمر عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية -وفق ما ورد بدليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية- بمجموعة من المراحل التي قد تتزامن مع بعضها، حيث تبدأ تلك المراحل بإعلان الدولة رغبتها في تقديم الاستعراض، ويتم الإعلان عن تلك الرغبة بكتاب يتقدم به ممثل الدولة المعنية في الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يدعو إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وغالباً ما يتم توجيه الدول نحو اتخاذ خطوات سريعة، وإطلاق ورش عمل ووضع خطط تراعي المهل المحددة لإعداد تلك الاستعراضات، وذلك وفق خطوات معينة

تتمثل في وضع خطة عمل/خارطة طريق تراعي المهل الزمنية التي يحددها المنتدى، وإسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات، إلا أنه من المستحب للغاية أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية صياغة الاستعراض من جميع النواحي.

كما يجب تحديد مصادر التمويل الممكنة لإعداد التقرير وصياغته، ووضع خطة لتحديد الجهات المعنية بإعداد الاستعراض وسبل إشراكها سواء كانت جهات حكومية أو هيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية الحقوقية، فضلاً عن إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات؛ باعتبار أن إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، ومحدّثة ومصنّفة، تعد ركيزة أساسية لكل استعراض، ومن ثم يتم وضع المسودة وتجميع المعلومات، وهنا يتعيّن الاستعانة بالبرامج والآليات الوطنية التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعملية تحليله، من ذلك: الأطر الوطنية كخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ والتقارير المقدّمة للهيئات الدولية، بما فيها آليات حقوق الإنسان، والتقارير المعدّة على المستوى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة، وأخيراً يتم تحديد آلية ومدة زمنية لتحرير الاستعراض من الناحية التقنية، وكذلك إخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسية لمراجعة رفيعة المستوى، وذلك على النحو الذي يسمح بتضمينه الملاحظات الواردة من داخل الحكومة والجهات المعنية الأخرى.

#### • محتوياتها:

يتعين أن يتضمن التقرير الوطني الطوعي -وفق ما ورد بدليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية- شرحاً دقيقاً للخطوات الملموسة والواقعية التي تم اتخاذها للإيفاء بالتزامات بخطة التنمية المستدامة 2030، إلا أنه لا إلزام على الدول في اتباع هذه الهيكلية، أو تضمين استعراضاتها بكل تلك البيانات، إذ أن الأمر يبقى طوعياً بالنسبة للدول التي يمكنها الاسترشاد بتلك البيانات من أجل تقديم استعراضات أكثر وضوحاً وشمولية ودقة في عرض النتائج، حيث تتمثل تلك البيانات في الآتي:

- الأقسام التمهيديّة الافتتاحية: وهي تلك الأقسام المتعلقة ب (البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدمة، ومنهجية التحضير للاستعراض).
- ادراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية: من خلال إبراز مدى توافق هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، والتحديات والصعوبات التي تواجهها في تنفيذ تلك الأهداف، وتحليل أسبابها، والاقتراحات المناسبة لتحسين تنفيذ الخطة، والتعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة.
- التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: يجب أن يناقش الاستعراض أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، إذ أن من شأن فهم تلك الروابط أن يتيح للدولة القدرة على التحكّم بها، بفضل التعاون والتنسيق اللذين يبلغان ذروتها بين القطاعات والمؤسسات المختلفة.
- المسائل الهيكلية: قد تخصص بعض الدول قسماً خاصاً في تقريرها الطوعي للتوقف عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية التي تؤثر على تنفيذ أهداف

التنمية المستدامة، فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تغييرها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتقدم أمثلة عن السياسات المطبقة التي أحدثت تحولات جوهرية لديها.

- **الأهداف والمقاصد:** وهو جوهر الاستعراضات الوطنية الطوعية، حيث تقدم البلدان في هذا الجزء من التقرير معلومات عن التقدم المحرز على مستوى كافة أهداف التنمية المستدامة وأوضاعها، مع إمكانية اختيار أهداف معينة سنوياً لتكون موضع المراجعة.

- **آليات التنفيذ:** يسلط التقرير الطوعي الضوء على سبل تحريك آليات تنفيذ الخطة، والصعوبات التي تواجهها، والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذها.

- **الخطوات المقبلة:** يُستغل هذا القسم ليتحدث عن الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها للمضي قدماً بتعزيز تنفيذ الخطة، من حيث آلية تداول نتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني، والخطوات المقرر اتخاذها لإجراء المراجعات الدورية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني.

- **الملحقات:** قد تضيف الدولة صاحبة الاستعراض ملحقاتاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، والمؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذا ملحقات إضافية تتناول فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطة 2030، أو التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية.

- **الخاتمة:** تتناول خاتمة تقرير الاستعراض الوطني الطوعي ملخصاً عن التحليل والنتائج الخاصة بالتقدم المحرز بعد انتهاء عمليات الرصد والتحليل، كما تتضمن أيضاً المسائل المستجدة والمطروحة حديثاً، والدروس الممكن استخلاصها من عملية الاستعراض، وكذا الدعم الذي يحتاجه البلد لإعداد الاستعراضات المستقبلية، والتعديلات المطلوب إدخالها على المبادئ التوجيهية الوطنية الطوعية للاستفادة منها.

#### • آلية استعراض التقارير الوطنية الطوعية:

بعد الانتهاء من إعداد الاستعراض الوطني الطوعي بالشكل الذي ترتئيه الدولة، وفق الإرشادات التي سبق الإشارة إليها، فإنه يتم تقديمها حسب الموعد المحدد من قبل المنتدى السياسي رفيع المستوى، حيث يعقد المنتدى اجتماعه السنوي الذي يستمر لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويلتئم أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وتقوم البلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى بتقديم استعراضاتها أثناء اجتماع المنتدى على المستوى الوزاري، فيما تقدم البلدان الأخرى استعراضاتها اللاحقة ضمن اجتماع لهيئة الخبراء.

وبشكل عام فإن المنتدى يعقد اجتماعاته بدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء،

ويتمّ انتخابه لولاية واحدة مدتها سنة، فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يعقد المنتدى اجتماعاته برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

### • دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاستعراضات الوطنية الطوعية:

لقد أوجدت التغييرات الأساسية في التدقيق على القطاع العام والسياسة العامة حول العالم، بيئة جديدة وتوقعات جديدة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خاصة بعد اعتماد خطة وأهداف التنمية المستدامة 2030، إذ تتطلب تلك التغييرات من الأجهزة العليا للرقابة ضرورة تبني آليات تدقيق ذات جودة عالية، واعتماد نهج تدقيق جديد قائم على التعمق أكثر فأكثر، وإعادة التفكير في دورها في عمليات المساءلة الحكومية من خلال تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المساهمة في مساءلة عن النتائج تكون أكثر فعالية وشفافية وغنية بالمعلومات، مع الأخذ في الاعتبار الجهود الحكومية الضرورية لدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه أن موضوع مراجعة التقارير الوطنية الطوعية يعتبر من المواضيع المستجدة؛ نظراً لحدثة تجربة الدول والأجهزة العليا للرقابة في مجال التنمية المستدامة، لذا فإن أهمية مراجعة تلك التقارير تأتي انطلاقاً من حداتها، وما تتسم به من خصائص نوعية باعتبارها ذات منفعة لكافة الأطراف المستخدمة للتقرير، فضلاً عن كونها الوسيلة الأكثر شفافية ووضوحاً للتعبير عن التزام الدولة بتعهداتها العالمية تجاه خطة التنمية المستدامة 2030.

وحيث أن إعداد التقارير الطوعية واستعراضها قد يتم بالتزامن مع مرحلة الجاهزية لتنفيذ الخطة أو مرحلة التنفيذ الفعلي لها -بحسب ظروف كل دولة - فإن دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة تلك التقارير يأتي بهدف التحقق من مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المضمنة بها.

وانطلاقاً مما سبق، تعكف المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أرابوساي) على إعداد دليل استرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية والرقابة عليها، بهدف تعزيز قدرة الأجهزة على القيام بدورها في مجال التنمية المستدامة، على النحو الذي يسهم في تحقيق تلك الأهداف بالشكل المأمول.